

فلسطين

«حماس»: العلاقة بالقاهرة (ودحلات) تتطور

الملف ونحتاج إلى المال». وذكر الحية أن الرئيس محمود عباس «كان يعطل المصالحة المجتمعية برغم... (الاتفاق) على إنهاء هذا الملف». وفي ما يخص قضية الشبان الأربعة المختطفين في مصر، أوضح الحية أن حركته طرحت قضيتهم خلال لقاء وفدها بالمخابرات المصرية، مشيراً إلى أن السلطات أبلغتهم عدم علمها بهم، وأنهم سيسعون للحصول على أي معلومات بخصوصهم.

أما بشأن إمكانية اندلاع مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، فقد قال عضو المكتب السياسي إن حركته «ليست من هواة التصعيد مع الاحتلال؛ ولكن من يحاصر شعبنا سيدرك أن ذلك سيحدث انفجاراً وسيذفع العدو ثمناً».



لمصر من غزة وشعبنا أي سوء، وإن شاء الله ننجح في ذلك». وأضاف أن هناك إجراءات بحاجة إلى استكمال من الجهات الرسمية المصرية بشأن التفاهات مع وفد «حماس»، مؤكداً «وجود استعداد مصري واضح بشأن معبر رفح». وأشار الحية إلى صعوبة فتح معبر رفح حالياً «بسبب عمليات التطوير الجارية في الجانب المصري من المعبر». لكنه قال إن «من المتوقع، قبل عيد الأضحى، أن يكون المعبر جاهزاً للذهاب والإياب، ونأمل أن يكون المعبر التجاري قد تم تجهيزه وفتحه».

وأكد الحية أن أحد وفود «حماس» اجتمع بفريق القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، مشيراً إلى أنه «ليس اللقاء الأول بين الجانبين، وسبقته لقاءات عدة على مدار الأعوام الستة الماضية». وفي هذا السياق، لفت إلى أن «حماس» تريد العمل مع كل مكونات الشعب الفلسطيني بما يخدم «قضيتنا الوطنية».

على الرغم من الأزمة المستمرة بين الرياض وحلفائها من جهة، والدوحة من جهة أخرى، يبدو أن حركة «حماس» تعمل على خط مواز باتجاه عقد مصالحة مع القاهرة وتحسين العلاقة مع السلطات المصرية. هذا على الأقل ما أوحى به تصريحات عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» خليل الحية، حين أكد أن وفوداً متعددة من الحركة التقت بمسؤولين في جهاز المخابرات المصرية خمس مرات خلال 15 شهراً، ظهر خلالها «تجاوب عالي المستوى من مصر لإمكانية تخفيف أزمات قطاع غزة»، بحسب الحية الذي قال إن علاقة الحركة مع القاهرة «ذاهبة نحو التطور والاستقرار».

وذكر خلال لقاء مع صحافيين، نظمه منتدى الإعلاميين في مدينة غزة، أن الزيارة الأخيرة كانت استكمالاً لتفاهات سابقة بين الجانبين، وكانت «الأفضل بين اللقاءات». وأبرز الملفات في تلك اللقاءات، وفق الحية، كان وضع القضية الفلسطينية والحصار المفروض على غزة إلى جانب ملف الحدود بين غزة ومصر.

وبشأن حدود مصر مع غزة، قال الحية إن حماية الحدود «مصلحة مشتركة»، مؤكداً السعي إلى «الوصول

التمويل العمومي، بما يفوق 10 ملايين يورو سنوياً. الأزمة المالية الحادة التي سيتسبب فيها هذا التراجع تشكل تهديداً جدياً لمستقبل الحزب. وبالرغم من أن المدافعين عنه لفتوا إلى أن «الاشتراكي» سبق له أن واجه أزمة مالية مماثلة، حين فقد الأغلبية البرلمانية عام 1993، وتراجع عدد نوابه من 264 إلى 57 فقط، إلا أن الحزب اضطر آنذاك إلى رهن مبنى مقره المركزي في باريس، الذي تقدر قيمته العقارية بنحو 50 مليون يورو. وهذا ما سمح له بالحصول على قروض مصرفية لتجاوز شح عائداته العمومية، وذلك حتى تحسنت ظروفه بعد عودته إلى الصدارة في البرلمان، إثر انتخابات عام 1997.

لكن الخبراء يرون أن هذا التفاؤل الذي يتمسك به أغلب أقطاب «الاشتراكي» يفتقد الموضوعية؛ فالقروض المالية التي حصل عليها الحزب بعد أزمة 1993، لم تكن كافية وحدها لاجتياز الأزمة، بل أسهمت اشتراكات وتبرعات مناضلي الحزب في تعويض القسط الأكبر من الشح المالي. والمعضلة اليوم أن «الاشتراكي» لن يستطيع حالياً الرهان على الاستكتابات المالية لمناضليه، لأن إخفاقات عهد فرنسوا هولاند تسببت في تراجع عدد المنتمين إلى الحزب بأكثر من النصف (أقل من 120 ألف عضو مسجل رسمياً في الحزب في مطلع السنة الحالية، مقابل 256 ألفاً عام 2007). ومن المرتقب أن يستمر هذا النزيف بحكم تزايد أعداد المنشقين عن الحزب (سواء للانضمام إلى حزب ماكرون يميناً، أو إلى صفوف «فرنسا المتحررة» يساراً، بزعامة ميلانشون).

التقديرات الأكثر تشاؤماً تشير إلى أن «الاشتراكي» حتى لو قام ببيع مقره المركزي، فلن يتمكن من مواجهة هذه الأزمة المالية، إذ إنه سيعجز، خلال أقل من سنة، عن دفع رواتب 120 موظفاً يعملون في جهازه الإداري. وهذا ما سبغته على حافة الإفلاس، وبالتالي حله من قبل القضاء الإداري. في المقابل، استطاع «الجمهوريون» (اليمين) الحد من الهزة المالية التي ستلحق به جراء اكتساح حزب ماكرون البرلمان الجديد. فبحكم احتفاظ «الجمهوريين» بـ125 مقعداً برلمانياً، لن يتجاوز التراجع في عائداتهم العمومية 3,7 ملايين يورو سنوياً. لكن الدور قد يأتي عليهم، في منتصف أيلول المقبل، خلال انتخابات تجديد نصف تشكيلة الغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الشيوخ)، علماً بأنهم يحظون حالياً بالأغلبية في هذا المجلس.

إلا أن حزب ماكرون بدأ يضيق عليهم الخناق، من خلال استقطاب عدد متزايد من النواب المنشقين عن الائتلاف اليميني، لتشكيل «كتلة ماكرونية» في «مجلس الشيوخ»، ومن المرتقب أن يُعلن عنها في خلال الأسبوع المقبل. ويندرج ذلك ضمن خطة يهدف من خلالها حزب «تشغيل الجمهورية» الماكروني إلى وضع رجل أولي في «مجلس الشيوخ»، تمهيداً لاكتساحه في انتخابات أيلول، وبالتالي إحكام القبضة الماكرونية على غرفتي البرلمان، لإسكات أي أصوات معارضة من شأنها أن تتصدى لقوانين الإصلاحات الليبرالية التي يعتزم الرئيس الجديد إطلاقها في الأشهر المقبلة.

في سياق آخر، قال الحية إن خروج بعض قيادات حماس من قطر جاء «في إطار الانتشار وفقاً لنتائج الانتخابات الداخلية وإعادة توزيع الملفات في جميع الساحات»، مؤكداً أن «مقر القيادة المركزية لحركة حماس في غزة، وأن رئيسها إسماعيل هنية لن يغير مكان إقامته، ولن يغادر غزة إلا للزيارات الخارجية».

(الأخبار)

«حماس»: خروج بعض القيادات من قطر جاء كنتيجة لانتخابات الحركة

مقالة تحليلية

وسم عمليات المقاومة بـ«الداعشية»: تهديد للقضية الفلسطينية

كون أن هؤلاء المنفذين وغيرهم يتبنى كل منهم ولاءات فكرية وسياسية، وربما تنظيمية أيضاً، محدّدة. وأتى تنفيذ عملية القدس، في ظل استعدادات إسرائيلية لافتة، على خلفية تقدير الأجهزة المختصة بأن يبادر الشعب الفلسطيني خلال شهر رمضان إلى تنفيذ عمليات ما ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ولا يخفى أن اختيار المنفذين لمدينة القدس ينطوي على أكثر من دلالة، منها ما يرتبط بالفرص الميدانية، وأخرى ما يتصل بمدينة القدس نفسها، الذي يعطي للعمليات بعداً خاصاً، ويجعلها أكثر حضوراً وتأثيراً في الوجدان العام، الفلسطيني والإسرائيلي. بالنسبة إلى الفلسطينيين، تشكل العملية عامل استنهاض، وهو ما تعكسه نسبة العمليات التي يتم تنفيذها في القدس، بالقياس إلى الأماكن الأخرى. فمنذ بداية السنة، قتل سبعة إسرائيليين في العمليات، ستة منهم في القدس. مع ذلك، ينبغي الإقرار بأن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، ومعها الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، حالت حتى الآن دون تصاعد العمليات إلى المستويات المؤلمة. وهو ما لفتت إليه صحيفة «هآرتس» العبرية بالقول إن «العملية الأخيرة لا تعكس تحولاً في هذه المرحلة، برغم نتائجها القاسية. مستوى التنسيق الأمني بين إسرائيل وأجهزة الأمن الفلسطينية عالٍ، ونتيجة ذلك، تؤكد الصحيفة أنه «في هذه الأثناء، لا توجد دلائل على اندلاع موجة إرهاب واسعة وجديدة».

بالنسبة إلى الإسرائيليين، تشكل هذه العملية رسالة إضافية بأن احتلالهم للقدس لن يتمتع بالاستقرار والأمن. وسيبقى الشعب الفلسطيني يواصل مقاومته، برغم المحيط العربي المتآمر، والذي يحاول نسج العلاقات السرية والعلنية مع الاحتلال، وإضفاء مشروعية ما على هذا الاحتلال، وتحويله إلى كيان طبيعي على حساب الشعب الفلسطيني.

في هذا السياق، عقد نتنياهو مشاورات أمنية، تقرر في أعقابها فوراً «وقف زيارات الفلسطينيين لإسرائيل» في شهر رمضان، وهو ما يعكس إدراكاً منهم بأن كل فرد فلسطيني هو مشروع مقاوم يمكن أن يبادر في أي لحظة إلى تنفيذ عملية مدوية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

محاولات التقرب المتسارعة من الكيان الإسرائيلي، ولكونها تنطوي على رد عملي إزاء «الصفقة الكبرى» التي تعمل عليها إدارة ترامب، وتهدف إلى الانتقال بالعلاقات الإسرائيلية - السعودية، إلى العلن، ضمن صيغة تسوية إقليمية على حساب الشعب الفلسطيني. ولا يبعد أن نشهد لاحقاً، على خلفية هذا المفهوم، محاولات بعض الإعلام العربي التطبيعي تطويق عمليات الشعب الفلسطيني عبر اتهام المنفذين بالانتماء لهذا التنظيم الإرهابي والتكفيري، كجزء من مساعي إخماد صوت الشعب الفلسطيني ومقاومته التي ترفض المساومة على حقه بوطنه. ولعل نقطة الانطلاق لهذا الترويج ستكون بموازاة خطوات تطبيعية علنية لاحقة يتم العمل عليها من قبل الإدارة الأميركية.

ويمكن التقدير بأن إدراك الشعب الفلسطيني لخطورة ربط عمليات المقاومة بالإرهاب التكفيري، ولكونه يندرج ضمن مخططات استهداف القضية الفلسطينية، بادرت حركة «حماس»، في خطوة لافتة، إلى النفي بأن يكون تنظيم «داعش» وراء هذه العملية، وأن المنفذين ينتمون إلى حركة «حماس» و«الجبهة الشعبية».

في المقابل، لم ينبع تبني «داعش» لهذه العملية البطولية من فراغ، بل هو محاولة لركب موجة نضال الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي نتجه فيه سيطرته في سوريا والعراق إلى الزوال. وهو يحاول أن يسجل في هذا السياق ولو نقاطاً وهمية في سجله الدامي، وأن يقدم نفسه على أنه جزء من القوى التي تواجه إسرائيل. في كل الأحوال، يفاجئ الشعب الفلسطيني العدو الإسرائيلي، ويؤكد إخفاق أجهزته الاستخبارية والعسكرية في إثبات فعالية الإجراءات الأمنية لحماية العمق الإسرائيلي، بما فيها تلك التي تنطوي على خصوصية ورمزية في الوعي والوجدان الصهيوني، ويسقط مزاعم الاحتلال في نجاحه في قمع الانتفاضة وإخمادها، أو حتى محاولة النظام التطبيعي العربي تشويه حقيقة موقف الشعب الفلسطيني.

ومثل العديد من العمليات السابقة، لم تتوفر معلومات استخبارية لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، تسمح لهم باتخاذ إجراءات وقائية واستباقية. وهي سمة كل العمليات التي تتسم بطابع شعبي، ولا يتعارض ذلك، مع

علي حيدر

لم يقنع تبني «داعش» عملية القدس أحداً في إسرائيل وخارجها، سوى أنصار «داعش» أنفسهم. مع ذلك، يرون في تل أبيب، أن مصطلحهم تكمن في تحمل «داعش» مسؤولية العمليات. ولو أمكنهم أن يلصقوا بالتنظيم كل العمليات التي تم وسيتم تنفيذها، فلن يترددوا في ذلك. في هذه الحالة، يصبح بوسع إسرائيل تقديم عمليات المقاومة التي ينفذها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، على أنها جزء من الحملة الإرهابية التي يشنها هذا التنظيم المتطرف في العالم. ويضفي هذا الأمر، أيضاً، قدراً من المشروعية على أي إجراءات إسرائيلية مضادة بحق الشعب الفلسطيني، لكنها تندرج ضمن الحملة الدولية التي يتعرض لها التنظيم. وهو ما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الترويج له، خلال عملية الدهس التي تعرض لها عدد من جنود العدو وضباطه، مطلع السنة الجارية، عندما بادر، بمعية وزير الأمن أفيدور ليبرمان، إلى ربط العملية بتنظيم «داعش»، وبالعمليات التي نفذت في أوروبا على يد «الإرهاب الإسلامي»، مضيفاً: «أعتقد أن هناك سلسلة من الهجمات، قد تكون هناك علاقة في ما بينها، وقعت في فرنسا وبرلين، والأن في القدس... ونحن سنحارب هذه الآفة وستغلب عليها».

برغم ما تقدم، لم يستطيعوا في إسرائيل الترويج طويلاً لهذا الادعاء، بل إن الجيش نفسه شكك بصدقية هذا التبني، وتعزز هذا التقدير بعد الاطلاع على هوية المنفذين، إذ سيكون من السهل تحديد خلفياتهم الكفرية والسياسية. وأيضاً، لكونهم في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يعرفون أن هذا التنظيم لا يرى في مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين أولوية تتقدم على ما يقوم به من مجازر ضد شعوب المنطقة. من هنا، لم يكن صدفة أن هذا التنظيم لم ينفذ حتى الآن أي عملية في الداخل الإسرائيلي.

على خط مواز، يتوقع أن تصيب عمليات الشعب الفلسطيني النظام السعودي، أكثر من أي وقت مضى، بالإحباط والغضب لكونها تشكل رداً مباشراً على